الإستراتيجيَّة الصينيَّة تُجاه منطقة الخليج بعد عام 2010

أحمد عبد الجبار عبد الله*

باحث و أكاديمي من العراق

* طالب/كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المُقدمـــة:

لكل دولة استراتيجية تتبعها في علاقاتها مع الوحدات الدولية في النظام الدولي من اجل تحقيق مصالحها الوطنية وامنها القومي، وذلك عائد حسب ما تتمتع به من مقومات القوة لديها سواء كانت مادية ام غير مادية، والصين تتبع استراتيجية من نوع خاص هي: استراتيجية الصعود السلمي او ما يسمى باستراتيجية (الخطوة خطوة)، والتي تقتضي عدم الصدام ومواجهة الدول الكبرى والعظمى بالشكل المباشر.

وتختلف الإستراتيجية من دولة الى أخرى حسب ما تقتضيه طبيعة المصلحة الوطنية والظروف الموضوعية للبيئة الدولية وطبيعة التوازنات والتحالفات الدولية، لذلك فالصين تنظر الى أهدافها الوطنية من خلال ما تملكه من مقومات القوة الشاملة لديها، ومن ثم المحافظة على صعودها السلمي في سلم النظام الدولي ضمن قائمة القوى الكبرى، فالصين لديها رؤية خاصة تنطلق من مدركاتها الموضوعية للنظام الإقليمي والدولي، وبالنظر إلى كونها تستورد أكثر من نصف حاجاتها للطاقة من الخارج، فقد حتم ذلك عليها أن تهتمّ بقضية أمن الطاقة في استراتيجيتها، لا سيما في ظل وجود تهديدات متنوعة ومتغيرات تشهدها منطقةُ الشرق الأوسط التي تنقل عبرها غالبية وارداتها النفطية القادمة من منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص.

وعليه فهي تحاول من خلال استراتيجيتها تجاه دول الخليج تحقيق مصالحها القومية وربط مناطقها الحيوية ببعضها البعض لتامين ممرات الطاقة لديها، والتي تتمثل في جنوب اسيا وآسيا الوسطى وشمال افريقيا فضلاً عن منطقة الخليج.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من نقطة رئيسة تتمثل في مدى أهمية منطقة الخليج في استراتيجية الصين، وما أهداف ومعوقات هذه الإستراتيجية ونسبة نجاحها؟

فرضيَّة الدراسة:

تتمثل فرضية البحث من ان منطقة الخليج تشكّل أهمية كبرى في الاستراتيجية الصينية بسبب ما تملكه من مقومات جيوستراتيجية وسياسية واقتصادية، تُمَكِّنُ الصينَ من تحقيق أهدافها التي ترمي إليها في صعودها في مصاف القوى العظمى في النظام الدولي.

المحور الأوَّل:
تحديد منطقة الخليج وأهميتُها

قبل الدخول في موضوع البحث لا بدَّ من تحديد المنطقة وإعطاء أهميتها من حيث الموقع الإستراتيجي والميزة الاقتصادية التي يتمتع بها، و وفق الآتي:

أولاً: تحديد منطقة الخليج

يقع الخليج جغرافياً بين شبه الجزيرة العربية غرباً وايران شرقاً ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً والعراق شمالاً، وتبلغ مساحته (239) الف كم2[1]، ويمتدُّ الخليج من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة (مسند) حتى شط العرب، وهو امتداد ضحل يقع بين شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتبلغ مساحته حوالي 100,233 كم2 وطوله حوالي 990 كم ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 340 كم إلى حد أدنى من 55 كم في مضيق هرمز، ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادة[2]، وتقع منطقة الخليج في قلب العالم القديم آسيا وافريقيا واوروبا، والموقع الحضاري الذي يقع في وسط منطقة الحضارات القديمة والمتوسطة والحديثة، وكذلك وقوعه في مركز الحروب والأزمات العالمية والاقليمية، كما يجتمع فيه معظم شبكات المواصلات العالمية الجوية والبرية والبحرية، ويتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة[3].

كما تتشكل منطقة الخليج من ست دول هي: دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الكويت فضلاً عن دولة العراق)[4].

(1) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (عمان: دار اسامة للنشر، 2003)، ص 6.

(2) يحي بن مفرح الزهراني، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، العدد (2)، 2016، ص5.

(3) انتظار رشيد زوير، العلاقات الصينية- الإسرائيلية محاور التنافس والتعاون، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، كلية التربية، واسط، العدد (23)، 2016، ص 95.

(4) المصدر السابق، ص 7.

ثانياً: أهمية منطقة الخليج

تتمتع منطقة الشرق الأوسـط بإمكانات مادية وتجارية جعلها محط أنظار الاستثمارات العالمية، فضلاً عن كونها أكبر سوق استهلاكية في العالم، إذ تتجسد اهمية المنطقة بوجود النفط وما يمثله من اهمية اقتصادية وعامل بنيوي للكثير من الاقتصادات العالمية، لاسيما الاقتصاد الامريكي والغربي[5].

وتضمُّ منطقة الخليج ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما ينتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط ويخزن ثلث إجمالي استهلاك العالمي تقريباً، وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يومياً في عام 2030، وستبلغ حصة الخليج من إنتاجه ما يزيد عن 33% من الإجمالي العالمي بحلول عام 2020، ولا يمكن بحال التغاضي في هذا السياق عن أهمية (الغاز) في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج على أسواق الطاقة، فكل من إيران وقطر تملكان اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات الغاز[6].

وقد كانت الصين تنظر إلى المنطقة بثرواتها وموقعها الاستراتيجي بعدّها منطقة تشابك في الصراع بين القوى الدولية المتنافسة، كما تعدُّ امتداداً استراتيجياً لمناطق مهمة محيطة بالصين، ومن ناحية اخرى تتميز المنطقة بوجود الممرات المهمة ذات التأثير في حركة النقل البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص ممر (باب المندب ومضيق هرمز[*] فضلا عن قناة السويس)، بذلك أدركت الصين أن تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن لها استمرارية النفوذ، والوصول إلى الأسواق العالمية ومنها الاتحاد الأوروبي وشمالي أفريقيا وبلدان شرق المتوسط[7]، لذلك تتمتع المنطقة من المنظور الاستراتيجي الصيني بميزتين مهمتين، **الأولى**: من حيث قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية قياساً بالأسواق الأميركية أو الأوروبية أو الإفريقية، **والثانية**: توفر القدرة الشرائية لاسيما في الدول البترولية، وهو أمر قد يدفع الشركات الأميركية لمزيد من الضغط على حكومتها للضغط على الأسواق الشرق أوسطية من ناحية، وعلى الصين من ناحية أخرى لتحسين حصتها في أسواق المنطقة[8].

كما يعدُّ العامل الجيوستراتيجي من أهم العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات بين الطرفين، فهو منطلقات ثقافية وحضارية تختلف جذرياً عن قيم ومنطلقات الثقافة والحضارة الغربية، وهذا يفيد في تغليب فكرة حوار الحضارات الذي ينسجم ومفهوم التعايش وخلق البيئة الدولية السلمية الضرورية للتنمية والتحديث[9].

(5) انتظار رشيد زوير, مصدر سبق ذكره، ص 95.

(6) يحي بن مفرح الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص 7.

* إحصاءات الهيأة الأمريكية لمعلومات الطاقة أن نحو 15 ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز يومياً تحمل 21 مليون برميل، تعادل ما يقرب من 40% من تجارة النفط المحمولة بحراً، وما يقرب من 2% من إجمالي حركة التجارة البحرية في العالم. المصدر: يحي بن مفرح الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(7) عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية ـ الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي, الجامعة الأردنية، عمان، العدد (41)، 2014، ص ص 380 ـ 381.

(8) عدنان خلف حميد، اهمية امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (66)، 2016، ص 166. للمزيد ينظر: سليم كاطع علي وإنعام عبد الرضا سلطان، العلاقات الامريكية الصينية: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (43ـ44)، 2016، ص 172.

(9) عاهد مسلم المشاقبة، مصدر سبق ذكره، ص 382.

وبين بُعده الإقليمي والمحلي وبُعده الدولي من الناحية الاستراتيجية ثمة دائرة في المنتصف يمثلها إقليم المحيط الهندي، إذ يرتبط بها أمنُ الخليج على صعيد التداخل الجغرافي والتبادل التجاري والطاقة وقضايا التسلح، بذلك فرضت البنية الجغرافية لمنطقة المحيط الهندي نفسها بشدة على مقاربة أمن الملاحة البحرية فيه من مضيق (هرمز) إلى مضيق (ملقا)[10].

(10) عبد الجليل زيد المرهون، اتجاهات الردع في الخليج، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (22)، 2016، ص ص ـ30 32 36ـ.

المحور الثاني:
البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج

أولاً: إحتلال العراق

يُعدُّ العراق محوراً جيوسياسياً مُهمَّاً وفعّالاً على الصعيد العربي والإقليمي والإسلامي، إذ يؤثر في معادلة التوازن الإقليمي لمنطقة الخليج، ويشكّل جسرَ وصلٍ سياسيٍ واقتصادي وأمني وعسكري بين اوروبا ودول المنطقة[11].

(11) فراس صالح خضر ومثنى فائق مرعي، التوجه الخليجي الراهن ازاء العراق، دراسة في الطبيعة والمتغيرات، دراسات، شبكة النبأ، 2018، متاح على الموقع: https://annabaa.org/" "arabic/studies/14034".

وبعد احتلال العراق في عام 2003 من الولايات المتحدة الأمريكية، دخلت منطقة الخليج باختلالات توازن القوى، إذ أصبحت على إثرها تعاني المنطقة من صراعات داخلية واضطرابات في تركيبة البنية الأمنية لمنظومتها الإقليمية، ونتيجةً للفراغ الأمني والإستراتيجي الذي خلّفه العراق من جراء احتلاله أصبح ميزان القوى هشاً، وبذلك فرضت هذه الأوضاعُ الجديدةُ ترتيباتٍ خاصةً من دول المنطقة لمواجهة التحديات الأمنية التي أفرزتها طبيعة المتغيرات للبيئة الإقليمية الجديدة، وعليه بات على دول المنطقة الاعتمادُ على النفس بشكل اكبر في ترتيب أوضاعها الأمنية، والحدّ من توجهات وتطلعات الدول التي تسعى للهيمنة عليها.

ثانياً: الإضطرابات والأزمات

تتمثل مجموعة الاضطرابات والازمات في منطقة الخليج بالمقام الاول في إشكالية الدين والسياسة التي جعلت العلاقة بينهما في حالة تعارض وتصادم دائم، نتيجة دخول تنظيمات الإسلام السياسي على خط السياسة، وتوظيف الدين لأغراض سياسية للوصول إلى الحكم وخدمة أجنداتها وأجندات القوى الدولية التي تدعمها، كما سعت لتوظيف (الربيع العربي) ولعبة الديمقراطية التي لا تؤمن بها للوصول إلى غايتها، وعندما فشلت لجأت للعنف، وهو ما تجسد بظهور تنظيمات مثل (داعش)، لذلك عندما إنهار بعضُ هذه الأنظمة الاستبدادية كان البديل هو التطرف والإرهاب والفوضى، وتحولت الاختلافات العرقية والدينية والطائفية واللغوية إلى

عوامل للصراع والتناحر، كما اختزلت الديمقراطية في أدوات شكلية في صندوق الانتخابات دون بناء ثقافة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والتسامح والتعايش وتقبل الآخر وإعلاء المصلحة الوطنية العليا كدائرة مشتركة تجمع الجميع في وطن واحد[12]، لذلك عندما اندلعت ثورات (الربيع العربي) أدَّت الى زيادة الشعور بأن أمن المنطقة قد بات مهدَّداً أكثر من ذي قبل، لا سيما بعد انتقال الاضطرابات الى بعض دول مجلس التعاون مثل البحرين والتي قادت إلى دخول قوات درع الجزيرة إليها وكذلك اليمن، أي إلى الحدود الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية، مما جعل دول مجلس التعاون الخليجي حساسة تجاه التغيرات الحاصلة[13].

الأمر الآخر الأكثر أهمية وخطورة يتمثل في أن نجاح نموذج (داعش) في العراق يمكن أن يغري بتكراره في دول أخرى مهمة استراتيجياً بالنسبة لدول الخليج مثل اليمن من تنظيم القاعدة الذي يمتلك نفوذاً واسعاً في هذه الدولة، والتي يجملها البعض في ضعف قدرة الدولة على بسط نفوذها على المناطق الطرفية والحدودية، والفراغ السياسي والأمني الناتج عن اتساع النطاق الجغرافي للمناطق التي يسيطر عليها بعض الكيانات داخل الدولة التي تشهد صراعات داخلية، وزيادة معدلات التوظيف السياسي للشعارات الدينية، وانتشار المد الأصولي بالتوازي مع ضعف الخطاب الديني الوسطي[14].

ثالثاً: سباق التسلح

شهدت منطقة الشرق الأوسط في الأعوام القليلة الماضية أحداثاً كبيرة غيّرت من موازين القوى عملت على إعادة تشكيله لاسيما في المنطقة العربية، وعلى الرغم من تلك الأحداث والتغيرات فقد حافظت كلٌ من السعودية ومصر – على الرغم من ان مصر شهدت بعض الاضطرابات الداخلية - على وضعهما الاقليمي بوصفهما الدولتين الأكثر ثباتاً وتفاعلاً مع الأحداث في محاولة لإعادة التوازن إلى المنطقة[15]، فالدول الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط (تركيا – إيران – السعودية – «اسرائيل») توجد لهم قوات عسكرية خارج أراضيهم، فالقوات التركية توجد في قطر والعراق وسوريا والصومال، والقوات الإيرانية مشتبكة عسكرياً في سوريا والعراق واليمن، والسعودية داخل الاراضي اليمنية والبحرين، والكيان الصهيوني محتل لأرض فلسطين ولهضبة الجولان في سوريا الى جانب وجوده العسكري في أماكن عدة أخرى، إذ تصل النفقات العسكرية (لإسرائيل) نحو 5 مليارات دولار، أي ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وان أكثر من مليار دولار من هذه

(12) أحمد سيد أحمد، لماذا الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم سخونة، جريدة الاهرام، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (47924)، 2018، متاح على الموقع: "http://www.ahram.org.eg/News/202564/4/638628.".

(13) محمد ياس خضير، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (53)، 2012، ص 137.

(14) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الخطر الطائفي: الارتدادات المحتملة لتنظيم (داعش) على دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2014، متاح على الموقع: "http://www.siyassa.org.eg/News/3760.aspx".

(15) نهلة محمد أحمد، طريق الحرير... استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (176)، 2018، ص 162.

النفقات السنوية مخصصة لإنتاج التصنيع العسكري المحلي، أما في المجال النووي فتُعدُّ (إسرائيل) القوة النووية الرئيسة في الشرق الأوسط، على الرغم من أنه لم يعترف رسميا بحيازتها أسلحة نووية، اما فيما يتعلق بالسلاح الإيراني فان الأهمّ يتمثل في ترسانة الصواريخ التي تعتمد عليها بطريقتين:

الأولى: الإنتاج المحلي، إذ توجد في إيران سبع مجموعات صناعية تنتج الأسلحة والمعدات والذخيرة للجيش والحرس الثوري، **والثانية**: الشراء من الخارج، إذ تمثل كلٌّ من كوريا الشمالية والصين وروسيا الموردين الرئيسين لها، اما بالنسبة الى تركيا ونتيجة للطفرة التصنيعية فيها فقد سجل قطاع الصناعات الدفاعي والفضائي في تركيا ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الصادرات خلال الربع الأول من عام 2017، فقد ارتفعت نسبة صادرات الصناعات الدفاعية والجوية الضعفين في السنوات الخمس الأخيرة، إذ بلغ خلال هذه المدة 7,6 مليارات دولار، وفي عام 2018 بلغت ميزانية الدفاع والأمن التركية حوالي 23 مليار دولار[16].

وبذلك فقد ارتفعت واردات الأسلحة لدول الشرق الأوسط بنسبة 61% بين المدتين (2006 – 2015)، وحصدت السعودية مرتبة ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم بزيادة قدرها 275%، وفق التقرير السنوي الذي يصدره معهد أبحاث ستوكهولم العالمي للسلام، وبلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من صادراتها للأسلحة الى دول الشرق الأوسط نسبة 32% [17].

ان سباق التسلح الذي تشهده منطقة الخليج يتمثل في البرنامج النووي الإيراني الذي يُعدُّ التحدي الاكبر للمنطقة والمقترن بسعيها الى امتلاك التقنية النووية سيؤثر في موازين القوة، لا سيما ان إيران هي لاعب اساس في المنطقة بعد عام 2003[18].

(16) محمد ابو سعده، سباق التسلح في الشرق الأوسط: من المستفيد، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول، 2018، ص13. متاح على الموقع: "https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2018/04".

(17) محمد ابو سعده، مصدر سبق ذكره.

(18) محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 136.

المحور الثالث:
مُحدّدات وأهداف الإستراتيجيَّة الصينيَّة في منطقة الخليج

لكل دولة أهدافها التي تسعى الى تحقيقها، وان هناك معوقات بطبيعة الحال تحدُّ من تحقيق هذه الأهداف بالشكل الكامل او النسبي، والصين لها أهداف استراتيجية ومحددات في الوقت نفسه في منطقة الخليج، وعليه سيتمُّ تناولها وفق الآتي:

أولاً: محددات الإستراتيجية الصينية في منطقة الخليج

تمثل المحددات الاستراتيجية الصينية في منطقة الخليج في المحددات الإقليمية والمحددات الدولية، ووفق الآتي:

المحددات الإقليميَّة

أ - إسرائيل

ترتبط اسرائيل بعلاقات تجارية كبيرة مع الصين تصل إلى حوالي 12 مليار دولار، فالتعاون الصيني الإسرائيلي قائم على مجالات مختلفة وواسعة مثل معالجة مياه الشرب والزراعة والفضاء الإلكتروني والمعدات الطبية وغير ذلك، ومن ثم فإن (إسرائيل) لم تكن في حاجة إلى الانضمام إلى معاهدة البنك الآسيوي للاستثمار، إلا أنها وافقت على الانضمام وأصبحت من الأعضاء المؤسسين لها والتي تمول طريق الحرير، والتي من شأنها أن تعزز التعاون بين البلدين ليتعدى حدوده التجارية إلى مشروعات أخرى تهم الجانب (الإسرائيلي) تتمثل في البنية التحتية والترابط الاستراتيجي، وطريق الحرير المعلوماتي، ووضع (إسرائيل) كوسيط بين قوتين رئيستين في العالم الولايات المتحدة الامريكية والصين[19].

(19) نهلة محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 168.

ب - إيران:

تُعدُّ إيران محدداً من محددات الاستراتيجية الصينية في منطقة الخليج بسبب حاجة الصين للطاقة، وكون ان ايران رابع أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وفي حالة حدوث مواجهة بين إيران والولايات المتحدة فإن الصين ستكون في موقف حرج، ولعل هذه المواجهة المحتملة هي التي تفسر الرغبة الصينية بعدم التضحية بإيران وسوريا، لأن سقوط هاتين الدولتين يعني فقدان الصين – وبالطبع روسيا- المجال الحيوي الذي يوفرانه، إلى جانب تعرض 80% من وارداتها النفطية التي تمر من الشرق الأوسط عبر الممرات البحرية للخطر، كما أن حدوث مواجهة أميركية أو إسرائيلية مع إيران قد يؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز، مما يجعل البر الإيراني أكثر أهمية في حالات التوتر، ولعل ذلك ما يفسر النزوع الصيني لمد أنابيب نفط عبر ميانمار وكازاخستان، ولما كانت المملكة العربية السعودية المصدر الأول لواردات الصين النفطية بنسبة (19%) تليها إيران(9%)، وبسبب العلاقات غير المستقرة بين الدولتين، فذلك يضع الصين في موقف دبلوماسي حرج من الوقوف الى جانب احد الأطراف، لاسيما مع ما أشار اليه عدد من المؤسسات الأميركية عن ضغوط أميركية على السعودية للتقرب من الصين وتقديم إغراءات لها لفك ارتباطها مع إيران، ويتضح ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الملك (عبد الله بن عبد العزيز) كأول زيارة لملك سعودي للصين في عام 2006 بعد تنامي التوتر بين الولايات المتحدة والسعودية[20].

(20) وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 4. متاح على الموقع: "http:// studies.aljazeera.net/ar/repor .20111248445094236l/12/ts/2011 .html".

1 - المحددات الدوليَّة

أ - الولايات المتحدة الأمريكية

يشير أغلب البيانات والدراسات والوثائق الصينية الى أن الهدف المركزي للولايات المتحدة في سياستها تجاه الشرق الأوسط هو السيطرة على موارد النفط، ويتجسد ذلك في احتلال العراق وأفغانستان وليبيا والوجود العسكري المكثف في منطقة الخليج، إلى جانب الانتشار الكثيف لقواعدها العسكرية منذ عام 2004، لاسيما على طول الطرق البرية (في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين)، والتي تمرُّ منها أنابيب نقل النفط من الخليج، وعلى الطرق البحرية بدء من قواعدها في (غوام إلى ديبغو غارسيا)، ذلك يعني أن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وطرق نقله، يعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر المهم والذي تتزايد الحاجة الصينية له، وهو ما قد تستثمره الولايات المتحدة في حالة وقوع أية مواجهة أميركية صينية مستقبلية، أو لتعطيل استمرار النهوض الاقتصادي الصيني بشكل عام[21]، ومن ثم فالانفراد الأمريكي بالسيطرة على هذه المنطقة يتيح لها الفرصة للتحكم في حركة النمو الصيني وفي نطاق الحركة المتاح لسياستها الخارجية الرامية للوصول الى مرحلة القوة الموازية لها ان لم تكن المنافسة[22].

(21) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره.

(22) حيدر علي حسين، مستقبل الشرق الاوسط رؤية استراتيجية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (45)، 2014، ص 188.

ب - روسيا الإتحاديّة

أما روسيا فقد سعت لتعظيم دورها ووجودها في المنطقة في لعبة الصراع والتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ونقل هذا الصراع من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة انخراطها بشكل أكبر في المنطقة لاسيما في عهد ادارة الرئيس (دونالد ترامب)، وكانت المحصلة النهائية أن القوى الخارجية سواءاً الدولية أم الإقليمية هي المحرك الأساس لتفاعلات وأزمات وصراعات المنطقة في مقابل تراجع الدور العربي في إدارة أزماته[23].

(23)أحمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره.

بطبيعة الحال فإنَّ التحرك الروسي للمنطقة لفت انتباه الولايات المتحدة، مما جعل منها تنخرط بشكل اكبر، وهذا شكّل عبئاً كبيراً على الصين إذ الوجود الأمريكي المكثف فيها.

ثانياً: أهداف الإستراتيجيَّة الصينيَّة في منطقة الخليج

تتمثل أهداف الصين الإستراتيجية في منطقة الخليج في أهداف سياسية وأهداف اقتصادية، ووفق الآتي:

1 - أهداف سياسية

تكمن أهداف الصين الرئيسة في الشرق الأوسط في استمرار الحصول على موارد الطاقة، وموازنة نفوذ الولايات المتحدة، ورغبتها في توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي إلى أبعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا الباسفيك، وتطوير العلاقات مع قوى كبرى أخرى، فمن جانب تتمتع السعودية وإيران- القوتان الرئيستان في الشرق الأوسط - بأهمية خاصة بالنسبة إلى الصين، فقد أقامت بكين ما وصفته بـ(شراكات استراتيجية)، وفي الوقت الذي تعدُّ السعودية حليفاً أساسياً في المنطقة للولايات المتحدة الامريكية، تجمعها أيضاً علاقات وثيقة بالصين، بالمقابل تعدُّ إيران خصماً للولايات المتحدة الامريكية، وهي حليف للصين ايضاً لموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة ككل (منطقة الشرق الأوسط)[24]، ومن هنا أصبحت الصين بمثابة الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن لا سيما بعد احتدام الأزمة النووية، ولكن التحالف الصيني الإيراني يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة العربية من وجهة النظر الأمريكية والخليجية، إذ تتمحور أسس العلاقة بين الاثنين بمسائل الطاقة وتصدير النفط والغاز الإيراني إلى الصين، وبالمقابل تطوير برنامجها النووي بمساعدة الاخيرة، فضلاً عن التجارة والاستثمارات والتعاون العسكري في شؤون التسليح والتدريب والدعم السياسي والاقتصادي، فالموقف الصيني من هذه التهديدات واضح من وجهة النظر الخليجية، وهو أن الصين لا تتدخل مباشرة ولكن تقديم الدعم الكبير للبرنامج النووي الإيراني وصناعة الأسلحة الثقيلة والصاروخية وهذا يُعدُّ تهديداً لأمن المنطقة، وكذلك الوقوف إلى جانب سوريا حليفة إيران في مجلس الأمن واستخدام حق الفيتو ضد القرارات الأممية بخصوص المشكلة في سوريا[25].

(24) أندرو سكوبيل وعلي رضا نادر، الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص 12. متاح على الموقع: "http://www.rand.org/t/RR".

(25) عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص 239.

ولضمان تحقيق الأهداف الإستراتيجية للصين في المنطقة، بدأت تتبع مجموعة من السياسات أهمُّها:[26]

(26) المصدر نفسه، ص 240.

أ- تقوية علاقتها الدبلوماسية بدول المنطقة المنتجة للنفط لاسيما السعودية، في مقابل تخليها نوعا ما عن علاقتها بإيران.

ب - تقوية علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم مواجهتها في منطقة الخليج، إذ إن المصلحة المشتركة بينهما تتمحور حول ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، لضمان أمن امدادات الطاقة إلى العالم وبضمنها الصين.

ج - العمل الدبلوماسي بإبعاد المنطقة عن حرب جديدة تؤثر في إمدادات النفط،

من خلال دعوتها إلى ضرورة حل الخلاف القائم بين الغرب وايران حول برنامج الأخيرة النووي بالطرق السليمة.

د - العمل على حماية خط سير شحن النفط من منطقة الخليج إلى الصين، من خلال تقوية الوجود العسكري الصيني مع الدول المطلة على طريق الشحن النفطي.

من جانب آخر أعاد (الربيع العربي) إحياء مخاوف الحزب الشيوعي الصيني من اضطرابات سياسية داخل الصين التي تطغى عليها أغلبية عرقية من قومية (الهان)، وبعد أكثر من 25 عاماً على الحركة الديمقراطية الصينية في عام 1989، لا يزال القادة الصينيون حذرين من احتمال حدوث اضطرابات في المناطق الحضرية [27].

(27) أندرو سكوبيل وعلي رضا نادر، مصدر سبق ذكره، ص 14.

2 - أهداف اقتصادية

أصبحت الصين ثاني اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة، وقد بدأت باستيراد النفط في تسعينيات القرن الماضي، إذ كانت واردات الولايات المتحدة 9,6 ملايين برميل يومياً في عام 2010 كانت واردات الصين 4,8 ملايين برميل يومياً، ويأتي ترتيب الصين الخامس بين كبار المنتجين عالمياً بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة وايران بنسبة 5% من الانتاج العالمي[28]، وبذلك انتقلت الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر، وتدل المؤشرات الاقتصادية الصينية أن الصين تستورد حوالي 50% من حاجتها للطاقة، في حين تستورد 95,4 مليون برميل يومياً حسب إحصاءات عام 2011، منها 46% من الشرق الأوسط، و10% من روسيا وآسيا الوسطى، وتُقدّر وكالةُ الطاقة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالمياً في استيراد الطاقة في عام 2025[29]، وبالاستناد الى ذلك تحتلُّ الصينُ المرتبة الثانية عالمياً في استهلاك الطاقة، وحسب توقعات (EIA) فإنَّ استهلاك الصين الكلي للطاقة سيزيد بمعدل سنوي يبلغ 8,3% بحلول عام 2025، وكذلك سيتضاعف الطلبُ على الطاقة لعام 2030، في حين سيزيد الطلبُ على الطاقة عالمياً بنسبة 50%[30]، من هنا بروز أمن الطاقة للصين كأحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة اقتصادها بالدوران، وتبعاً لذلك يبدو أن اهتمامها بالدول المنتجة للطاقة في العالم سيكون أكبر من السابق، وقد هيمنت العلاقات الاقتصادية على معظم تحركات الصين الاستراتيجية في مناطق انتاج الطاقة مع تأكيد تَصدُّرِ هذه العلاقة أولوياتِ صُنّاع القرار فيها[31].

(28) مدحت ايوب، الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008، ص 149.

(29) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره.

(30) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص ص 71، 80.

(31) عدنان خلف حميد، مصدر سبق ذكره.

ولضمان أمن خطوط الاتصالات البحرية وتطوير استراتيجية (عقد اللؤلؤ)[*] إهتمت الصين بالطاقة خارج حدود البلاد، انعكس ذلك على سياستها الخاصة بالدفاع والأمن القومي، ولا ريب من أن خوف الصين من إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر أو حصار اقتصادياً على وارداتها النفطية في حالة نشوب نزاع على تايوان لاسيما أن 90% من وارداتها النفطية تأتي بحراً، و80% منها تمرُّ عبر مضيق ملقا المعرض للقرصنة والهجمات الإرهابية والدوريات الأمريكية، الأمرُ الذي حتمَّ عليها إيجادُ موارد متعددة للطاقة، وعليه لا بدَّ للصين من صوغ استراتيجية احتياط نفطي ومن تطور قوة عسكرية قوية، لاسيما قوة بحرية مكافئة لما لدى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[32]، ووفقاً لأحد المحللين الصينيين الذي كتب في صحيفة متخصصة بالشؤون الدولية في عام 2014، «سيبقى الشرق الأوسط أكبر مصدر للواردات النفطية للصين»[33].

وفى هذا الإطار، أعلنت بكين عن الإسراع في وتيرة المفاوضات الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الخليج لتقليل رسوم استيراد البترول والغاز، بالإضافة إلى أن الحكومة الصينية حثَّت شركاتها لضخ مزيد من الاستثمارات في المنطقة، فالشركات الصينة خصّصت 22% من إجمالي استثماراتها إلى الشرق الأوسط عام 2014، كما قدرت الاستثمارات الصينية لإنشاء مشروعات للبنية التحتية في المنطقة خلال العقد الماضي بـ 30 مليار دولار[34]، وتنصُّ أول وثيقة لسياسة الصين تُجاه الدول العربية والتي صدرت في عام 2016، على أنه سيتمُّ بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم المبادرة في إطار مبدأ المشاورات الواسعة، والمساهمات المشتركة والمنافع المتبادلة، وتضيف الوثيقة أن الصين والدول العربية سيتعاونان في مجال الطاقة بعدّها الركيزة الأساسية لتطوير العلاقات بين الجانبين[35].

وترتكز الأهداف الإقتصادية للصين في منطقة الخليج بما يلي[36]:

أ- **تأمين الطاقة:** إذ إن أكثير من 75% من وارداتها النفطية تأتي من منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة.

ب - **الاستثمارات:** ويشمل استثمار العمل في إنشاء مصافٍ جديدة والبحث عن حقول جديدة، إذ قام بعض الدول العربية البترولية بالاستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين.

ج - **تأمين الأسواق:** تتمتع المنطقة العربية من المنظور الاستراتيجي الصيني بميزتين

(*) تهدف استراتيجية الصين الكبرى الى قيادة سياسة الطاقة لتحقيق الامن البحري على طول الطرق التي تسلكها امـدادات الطاقة الصينية الممتدة من الخليج الـى المحيط الهـندي ومضيق (ملقا)، لذلك طورت الصين استراتيجية عقد اللؤلؤ التي تتضمن قواعد عسكرية وروابـط دبلوماسية لحماية مصالحها النفطية الاستراتيجية، إذ تتضمن قائمة اللآلئ المكونة لتلك السلسلة القاعدة العسكرية (سانيا) في جزيرة (هاينان) الصينية لكل مـا تحتويه مـن منشآت عسكرية ومهبط الطائرات في جزيرة (وودي) في ارخبيل (بارسيل) البعيدة عن فيتنام بـ (300) ميل بحري وكلتاهما تقعان في بحر الصين الجنوبي وتشرفان على بحر الصين الشرقي بالإضافة الى منشآت لشحن الحاويات في ميناء (شيتاجونج) في بنغلادش وبناء ميناء بحري عميق في (سيتوا) بميانمار، وبناء قاعدة بحرية في (جـوادار) في باكستان وخط انابيب عبر (اسلام اباد) وطريق (كاراكورام) السريع الى (كاجار) في مقاطعة في (كسينجيانج) الذى ينقل الوقود الى الصين، ومنشآت استخباراتية على جزر في خليج (البنغال) قرب مضيق (ملقا) وميناء (هامبا نتوتا) في سيرلانكا وهـي متـركـزة فـي المحيط الـهـنـدي. المصدر: نقلا عن: أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 297. للمزيد ينظر: زبيغنيو بريجنسكي، رؤيـة استراتيجية امريكا وازمـة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جنكر، (بيـروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص 105.

(32) المصدر نفسه، ص 281.

(33) أنـدرو سكوبيل وعلي رضـا نـادر، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(34) محمود صافي محمود، توجهات سياسية حـذرة: آفـاق التـعاون الصيني الشرق أوسـطي والتـحديات الـراهـنة، دراســات المـركـز الـعـربـي للبحوث والدراسات، 2015، متاح على الموقع: "http://www.acrseg.org/38006".

(35) جين ليانجشيانج وإن جانـاردان، مـبـادرة الـحـزام والـطـريـق: الـفـرص والمعوقات أمـام منطقة الخليج، (أبو ظبي: اكاديمية الامـارات الدبلوماسية، 2018)، ص 3.

(36) وفاء بوكابوس، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العـربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص 161.

مهمتين من حيث قرب الأسواق العربية من الأسواق الصينية مقارنة بأسواق العالم الأخرى، وطموح الصين في إعادة طريق الحرير الجديد الذي يعبر أرضيها إلى طاجكستان وشمالي إيران إلى العراق وسوريا وتركيا، وهذا ما يعزز نقل البضائع الصينية إلى أسواق المنطقة العربية لاسيما الثرية منها، كما تُعدُّ المبيعات العسكرية الصينية جزءاً من قوة جذب في السوق العربي، إذ تحتلُّ الصين المرتبة الرابعة عالمياً في حجم المبيعات العسكرية للمنطقة.

إحياء طريق الحرير:

شهدت السنوات الأخيرة زيادةَ أهمية القنوات المائية والطرق البرية كأحد أهم عناصر التنافس الإقليمي والدولي، إذ يحاول العديد من الدول تشكيل ممرات وطرق خاصة بها تتحكم فيها، بذلك برزت مؤخراً مشاريع لطرق جديدة وإعادة إحياء لطرق قديمة سواء بحرية أم برية[37].

قام الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بطرح استراتيجية لتطوير الاقتصاد الصيني في عام 2013 تحت شعار (حزام واحد طريق واحد)[*] والتي عرفت باسم (طريق الحرير)، إذ تعدُّ مبادرة مشروع الصين الأول الذي تسعى الصين اليه لرسم استراتيجية تربط من خلالها قارة آسيا بأفريقيا وأوروبا[38]، وبذلك يمكن للصين من تقوية نفوذها الدبلوماسي في آسيا وإفريقيا وأوروبا، ما يعوضها عن الضغط الجيوسياسي الذي تواجهه في شرق آسيا من الولايات المتحدة واليابان، وقد يتّخذ المشروع أهمية أكبر للصين التي ما زالت تعتمد على الصادرات رغم سنين من محاولات إعادة التوازن لاقتصادها بتوجيهه أكثر نحو الاستهلاك الداخلي، والسبب هو التوتر الذي يلوح في الأفق مع الولايات المتحدة[39].

(37) عبد المحسن سلامة، الممرات البديلة لم تصمد في وجه القناة، جريدة الاهـرام، مؤسسة الاهـرام، القاهرة، العدد (48090)، 2018، متاح على الموقع: "http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/665050.aspx".

(38) المصدر نفسه.

(39) دلال العكيلي، طريق الحرير: كيف سيغير مسار التجارة العالمية، تقارير اقتصادية، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، 2017. متاح على الموقع: "https://annabaa.org/arabic/economicreports/10521".

(*) يرجع تاريخ طريق الحرير إلى القرن الثاني ق. م، وسمي بذلك لاحتكار الصين وقتها صناعة الحرير واستخدامه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية، وكان هذا الطريق مجموعة من الطرق المترابطة تسلكه القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل والعطور والعقاقير الطبية، ولقد ساهم هذا الطريق في نقل المعارف والثقافات بين الحضارات المختلفة، فانتقلت عبرها الديانات والفلسفات والفنون، كما ظل طريق الحرير يؤدي دوراً مهماً في التبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات التي يمر عبرها حتى القرن السادس عشر الميلادي، وسيمر هذا الطريق بأكثر من 100 دولة يشمل 63% من سكان العالم، و29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات، وكذلك يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط، وسيتركز الحزام الاقتصادي وفق هذه المبادرة على ثلاثة خطوط رئيسة، الأول: يربط بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا، والثاني: يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، والثالث: يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي، وبذلك رسمت هذه المبادرة مجالات رئيسة للتعاون الدولي في بناء الحزام والطريق، منها إنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين شتى المناطق التي يمر بها الطريق والتي وقع أغلبها على المعاهدة، ما يعني بناء مشاريع تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد في المناطق المسدودة، وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي وسلامته، والحفاظ المشترك على أمن أنابيب النفط والغاز، وبناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، فضلاً عن توصيل كابلات شبكات الاتصال التي تسمى مجازاً بـ (طريق الحرير المعلوماتية). المصدر: نهلة محمد أحمد، مصدر سبق ذكره.

إن مشروع طريق الحرير سيساهم في تغيير المشهد الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط نحو الاستقرار والأمن ولا سيما لدول الخليج في تنشيط اقتصاده والبالغ حجمه 1,6 تريليون دولار، مما يعني استمرارها في تحقيق أهداف تنموية مستدامة، إلى جانب كل من مصر والسودان والأردن الذين يرتبطون بالطريق جغرافياً أولاً وبدول الخليج ثانياً كحلفاء استراتيجيين، وبذلك يتيح مشروع طريق الحرير لدول المنطقة الفرصة لتكوين وحدة مصيرية مشتركة يكون الرابط الأهم فيها هو المصالح التنموية المشتركة، فقد سعت الدول في ان تكون أعضاء مؤسسة للبنك الآسيوي للاستثمار الممول للمبادرة، وعملت على إحلال الأمن المطلوب من خلال القضاء على المنظمات الإرهابية ومموليها في المنطقة، وكذلك إعادة النظر في السياسات العامة للوصول إلى مبدأ الكسب المشترك بدلاً من المعادلة الصفرية، وتبني مواقف سياسة مشتركة تعمل على تعزيز التعاون والتنمية المستدامة وإحلال السلام[40].

(40) نهلة محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 167. للمزيد ينظر: محمود ادريس الصيني، مؤتمر آفاق التعاون العربي الافريقي الصيني في اطار مبادرة الحزام والطريق، (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية، 2017)، ص ص 14ـ16.

الخاتمــة

يتّضح مما تقدم ان منطقة الخليج تحظى بأهمية جيواستراتيجية متزايدة في الحسابات الصينية، والتي تمكن في حجم مخزوناتها النفطية وموقعها المهم، مما يجعل الاهتمام في هذه المنطقة خياراً استراتيجياً بالنسبة اليها، في ظل تزايد التوجهات الدولية والاقليمية لهذه المنطقة، لاسيما بعد موجة التغيير التي اصابت منطقة الشرق الأوسط، وزيادة الانخراط الصيني في حجم الاستثمارات في المنطقة وتأمين حاجاتها من الطاقة، فضلاً عن تامين ممرات الطاقة المهمة لها وربط مناطق العالم بعضها ببعض، اي منطقة جنوب آسيا وآسيا الوسطى ومنطقة الخليج العربي، وصعود دورها في القضايا العالمية وتصوراتها الاستراتيجية لشكل النظام الدولي الجديد.